

تطوير ريادة الأعمال كألية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2020

Entrepreneurship development as a mechanism to achieve economic development in Algeria A standard study for the period 2001-2020

عبد الحكيم شاهد

سعيدة بلوم*

مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي - الجزائر

مخبر الاقتصاد السياسي بين التنمية الاقتصادية والتحديات السياسية للدول العربية والإفريقية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي - الجزائر

chahed.hakim@gmail.com

belloum-saida@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2023/06/07

تاريخ القبول للنشر: 2023/02/13

تاريخ الاستلام: 2023/01/08

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2020، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة إجمالي التشغيل كمتغيرين مستقلين يعبران عن ريادة الأعمال والنتائج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وتم تقديره بمنهج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة عبر الزمن (ARDL)، باستعانة برنامج التحليل الإحصائي (10) EViews، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للمتغيرات المستقلة (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة إجمالي التشغيل) على المتغير التابع (النتائج المحلي الإجمالي)، ما يعني أن الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة إجمالي التشغيل بنسبة 1% سيؤدي على التوالي إلى ارتفاع في نمو معدل الناتج المحلي بمقدار 0.63% و 3.26% للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2020. الكلمات المفتاحية: ريادة أعمال؛ مؤسسات صغيرة ومتوسطة، نسبة تشغيل، ناتج محلي إجمالي، نمو اقتصادي. تصنيفات JEL: O1، L26.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of entrepreneurship on economic growth in Algeria during the period from 2001 to 2020, by building a standard model that includes the number of small and medium enterprises and the percentage of total employment as two independent variables that express entrepreneurship and GDP as a dependent variable that expresses growth. The study found that there is a positive effect of the independent variables (number of small and medium-sized enterprises and the percentage of total employment) on the dependent variable (GDP), which means that the increase in the number of small and medium-sized enterprises and the percentage of total employment by 1% will lead, respectively, to a rise in the growth rate of GDP by 0.63% and 3.26% for Algeria during the period from 2001 to 2020.

Keywords: entrepreneurship, small and medium enterprises, employment rate, GDP, economic growth.

Jel Classification Codes: L26، O1.

* المؤلف المراسل.

شهد قطاع المشاريع الصناعية حول العالم وجود قوي في معظم الصناعات، وهذا بسبب السياسة الحكومية التي هدفت لتشجيع المشاريع التجارية الكبيرة، مما أدى إلى انخفاض نسبة العاملين لحسابهم الخاص من القوى العاملة في معظم الدول الصناعية حتى منتصف السبعينيات، وشهد علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي وملكية الأعمال الحرة، ثم انتهى هذا التراجع بل وانعكس في العديد من البلدان والصناعات الغربية وفقدت العديد من الشركات الكبرى استثماراتها للمشروعات الصغيرة والأكثر ريادة في الأعمال وينظر إلى هذا التوجه على أنه نظام التبدل ومنهم من يسمي هذا التحول على أنه تبديل للنظام من النظام مدار إلى نظام الاقتصاد الريادي (Carree & A, 2010, p. 561) وخلال العقد الأخير من القرن العشرين شهدت الدورات التجارية العالمية ركود اقتصاديا وارتفاعا في معدلات البطالة، هذا الوضع أدى إلى زيادة اهتمام صانعي القرارات السياسية بالدور المحوري الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توسيع وتيرة النشاط الاقتصادي والتي تعتبر ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو والتطور الاقتصادي باعتباره المنطلق الأساسي لزيادة الطاقة الإنتاجية ومصدر حيوي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات من جهة، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من جهة أخرى ومن المتوقع لرواد الأعمال باعتبارهم يمثلون الأمل لتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي أن يكونوا أحد الحلول المطروحة لخفض معدلات البطالة، وقد أصبح هناك اهتمام خاص بدور المشروعات الصغيرة، حيث أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة وقامت بالاعتماد على معايير سياسية جديدة لدعم المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، وبالنظر إلى الاقتصاد الجزائري فقد سنت الكثير من التشريعات القانونية كان الهدف منها مواكبة الأنظمة الجديدة للاقتصاد وتقليص الفجوة في جودة المعاملات بتشجيع المبادرات وإنشاء المشروعات الصغيرة نظرا للضرورة الاجتماعية المتأزمة من جهة وتحضيرا للدخول في الاقتصاد الحر كضرورة اقتصادية ملحة من جهة أخرى فقد تحتم على الجزائر تبني إصلاحات لتنويع الاقتصاد كبديل لقطاع المحروقات حيث توجهت لتبني المفهوم ريادة الأعمال (المقاولاتية).

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2001_2020)؟

2.1 الأسئلة الفرعية: وتتفرع عن هذه الإشكالية المطروحة عدة أسئلة فرعية وهي:

- ما علاقة ريادة الأعمال بالنمو الاقتصادي؟

- ما هو واقع ريادة الأعمال في الجزائر بالاعتماد على أهم مؤشراتهما؟

- هل يوجد أثر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة؟

- هل يوجد أثر لنسبة إجمالي التشغيل على الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة؟

3.1 أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في التطرق إلى موضوع ريادة الأعمال الذي شهد تداولا كبيرا الفترة الماضية واهتماما متزايدا من طرف الدارسين والاقتصاديين وقياس أثره على النمو الاقتصادي الذي يعكس مدى تطور وقوة البنية الاقتصادية للجزائر.

4.1 أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية بشكل عام إلى قياس أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي للجزائر للفترة (2001-2020) إضافة إلى:

- ✓ إبراز الجوانب النظرية لريادة الأعمال وتبسيط الضوء على أهم مؤشراتهما.
- ✓ تحليل واقع ومؤشرات ريادة الأعمال في الجزائر.
- ✓ قياس أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2020).

هناك العديد من الدراسات تم الإطلاع عليها تطرقت لموضوعي زيادة الأعمال والنمو الاقتصادي والتي من بينها:

1.5.1 دراسة "Entrepreneurship 2022، Marwa Assem, Noha Samir Shawal M. Abozeid and Gamal Attia

"Ecosystem Analysis and Its Impact on Unemployment Rates in Egypt" وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النظام البيئي لريادة الأعمال في مصر يؤثر بشكل ايجابي على معدلات البطالة ولا يساعد في خلق فرص عمل حيث أن 51.4% من رواد الأعمال المصريين في المراحل المبكرة لا يضيفون أي وظائف جديدة إلى أعمالهم في غضون 5 سنوات، وهو رقم أعلى من المتوسط العالمي الذي يبلغ 42% ويشير هذا إلى أن رواد الأعمال المصريين يوصفون بتجنب المخاطرة، كما أنه يظهر نموا محدودا لمناخ ريادة الأعمال، بينما الربع من رواد الأعمال في المرحلة المبكرة لديهم تطلعات نمو عالية فنسبة 25.7% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة توقع نمو أعمالهم بنسبة 6% أو المزيد من الوظائف في غضون 5 سنوات، وهو أيضا رقم أعلى من المتوسط العالمي البالغ 2% ومع ذلك يجب على متخذي القرارات السياسية في مصر تعديل السياسات وتعزيز أنشطة ريادة الأعمال لأن تأثيرها يظهر على المدى الطويل .

2.5.1 دراسة بختاوي آمال وصوار يوسف، 2022 "أثر ريادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية" توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة موجبة وقوية بين ريادة الأعمال العامة والنمو الاقتصادي كما بينت أن متغير المؤسسة له تأثير إيجابي وقوي على ريادة الأعمال العامة والنمو الاقتصادي بينما أظهرت الريادة الاجتماعية وجود علاقة سالبة وضعيفة مع النمو الاقتصادي.

3.5.1 دراسة صالح دباش، 2021 "رهان المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر: قراءة لفرص ترقية القطاع التعاوني في ضوء التجربة المغربية" وقد خلصت هذه الدراسة من خلال تحليل التجربة المغربية بأن القطاع التعاوني الذي عمل المغرب على دعمه وتنشيطه ومرافقته، أصبح رافدا استراتيجيا للتنمية المستدامة في هذا البلد. وهذا ما يلهمنا حسب رأي الباحث لإبراز فرص إعادة تنشيط ودعم قطاع التعاونيات كمحرك للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر من خلال عدة نقاط نسردها التالي:

- وجود إطار تشريعي وتنظيمي ورصد تاريخي لنشاط التعاونيات في الجزائر، يمكن أن يمثل منطلقا لإعادة تنشيط ودعم وتطوير عمل التعاونيات خاصة النشاطات مثل الفلاحة التي لها أسبقية في الفكر التعاوني؛
- توجه الجزائر نحو إعادة النظر في آليات دعم الفئات الاجتماعية الهشة، ما يوفر مخصصات عمومية مستهلكة للثروة الوطنية وإمكانية استغلالها في دعم ومرافقة التعاونيات في سبيل إعادة بعث وتنشيط أدوارها التنموية؛
- وجود شبكة محلية من المؤسسات الجامعية ومؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بإمكانها إدماج برامج تكوين في مجالات تأسيس، ونشر ثقافة ريادة الأعمال الاجتماعية في المجتمع المحلي والتحفيز على تأسيس التعاونيات.

4.5.1 دراسة رحمان يمين، 2020 "المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج المحروقات في ظل تحديات الأزمة الراهنة" هدفت هذه الورقة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر باعتبارها من أهم مؤشرات المقاولاتية لأي دولة، حيث تتضمن الدراسة عرضا نظريا لمفهوم المقاولاتية، إضافة إلى إبراز أهمية وديناميكية المؤسسات الصغيرة ومزاياها العديدة في التنمية الاقتصادية في الجزائر وقد خلصت الدراسة إلى أن النسيج المقاولاتي في الجزائر يتميز بضعف الكفاءة بين القطاعات الاقتصادية والمناطق المختلفة، إذ نجد أن هذه المؤسسات تتركز في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية بنسبة تفوق 80% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة كما أنها تتركز في المناطق الشمالية أكثر من المناطق الأخرى للبلاد. مما يتوجب تشجيع إنشاء المقاولات في قطاع الصناعة وفي المناطق التي تعرف نقص المستثمرين من أجل تحقيق تنمية شاملة وتكامل اقتصادي.

5.5.1 دراسة سامي محمد الأمين، 2020 "المقاولاتية والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة" وقد خلصت الدراسة أن المقاولاتية مهمة للنمو الاقتصادي لكن الأهم من ذلك يتمثل في نوعية النشاط المقاولاتي وبالتالي المقاولات القائمة على الفرص لما لها من أثر ايجابية على الأداء الاقتصادي، كما أن وجود مؤسسات اقتصادية مناسبة تشجع على توجيه أنشطة المقاولاتية نحو التقدم الاقتصادي، فمن الضروري وجود بيئة ملائمة لتسهيل النشاط المقاولاتي وعلى هذا الأساس فإن سيادة القانون وحماية الملكية الخاصة، مستوى الحرية الاقتصادية، هي من المتطلبات الضرورية لخلق مثل هذه البيئة، كما أن الأبعاد الثقافية هي من المحددات الأساسية للمقاولاتية، وهي في الأصل مكملة للسياقات المؤسسية والاقتصادية التي تؤثر على المقاولاتية، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، كم توصلت إلى أن التوسع في أنشطة المقاولاتية ليس شرطاً ضرورياً لزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

6.5.1 دراسة عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، (د س) "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل حالة الجزائر" وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من خلال توفير هيئات ووكالات تقوم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سمح بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد يكون نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي، وقد أدت هذه الجهود إلى تحسين نسبي لمحيط المؤسسات مما أدى إلى تزايد عددها والذي أدى بدوره إلى المساهمة في توفير فرص عمل كبيرة للأفراد مما أدى إلى المساهمة في توفير مناصب شغل، وتحقيق عدالة في توزيع هذه الفرص على الأقاليم المختلفة، وكانت المحصلة النهائية لذلك خفض معدلات البطالة وزيادة نمو الناتج.

ومن أجل الوصول للأهداف المرجوة ولمعالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي واستعمال منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (10) EViews من خلال ثلاث محاور كالتالي:

- المحور الأول: زيادة الأعمال في الجزائر للفترة (2001-2020)؛

- المحور الثاني: النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2001-2020)؛

- المحور الثالث: قياس أثر زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2020).

2. زيادة الأعمال في الجزائر:

تعتبر زيادة الأعمال من المواضيع المهمة التي تلعب دور بارز في عالم الاقتصاد على المستوى الدولي والمحلي على حد سوا وسيتعرض هذا الجزء الجوانب النظرية لزيادة الأعمال وأهم مؤشرات وكذا تحليل واقع زيادة الأعمال في الجزائر.

1.2 ماهية زيادة الأعمال:

تحتل زيادة الأعمال مكانة هامة في البحوث والسياسات الاقتصادية تتمثل أساساً في المنفعة التي تعود على الاقتصاد والمجتمع والمنظمات في حد ذاتها، فماذا نعني بزيادة الأعمال؟ وهي أبعادها؟ وما هي مؤشراتها؟.

1.1.2 تعريف زيادة الأعمال:

عند البحث عن مفهوم زيادة الأعمال أو رواد الأعمال في التحليل الاقتصادي نجد جذور الريادة الحديثة تعود إلى نظرية احتكار القلة (Oligopoly Theory) في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث لم يكن بمقدور الريادي سوى حساب

الكميات والأسعار للسلع التي سوف ينتجها ويتخذ قرارا مناسباً بشأنها ويرجع الفضل إلى ريتشارد كانتيلون (1759) في إدخال الريادة إلى النظرية الاقتصادية (الصرفي، عبد الفتاح، و السيد علام، 2020).

وتعتبر الريادة من المواضيع الرئيسية في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تساهم المشاريع الريادية الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي، وللإشارة أنه لا يوجد تعريف موحد لريادة الأعمال، وقد عرفت ريادة الأعمال على أنها عملية يتم من خلالها اكتشاف الفرص التجارية وتقييمها واستغلالها (SINGOCK SOTONG & UM-NGOUEM, 2021, p. 2).

كما عرفت الريادة على أنها القدرة على خلق وبناء الأشياء من لا شيء، إنها المبادرة والعمل والإنجاز لبناء المشروع علاوة على كونها الملاحظة والتحليل وهي موهبة الإحساس بالفرصة واغتنامها حيث لا يراها الآخرون، وهي أن تكون إلى جانب فريق عمل مكمل لمهاراتك ومواهبك وهي معرفة كيفية التحكم وتنظيم الموارد (التي غالبا ما تكون مملوكة للآخرين)، والتأكد من عدم إنفاق المال إلا في الضرورة وهي الاستعداد للمخاطرة المحسوبة سواء الشخصية أو المالية ثم القيام بكل شيء ممكن للحصول على المنفعة المفضلة (محمود، الجداوى، و على سالم، 2021، صفحة 632).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت ريادة الأعمال بأنها "النشاط الديناميكي الذي يسعى لخلق القيمة من خلال إنشاء نشاط اقتصادي أو توسيعه عن طريق تحديد واستغلال منتجات جديدة، طرق جديدة، أو أسواق جديدة" (سايج و هاملي، 2017، صفحة 4)

ومع تنوع تعريفات الريادة، إلا إن جميعها تتضمن بعض أو كل المحاور التالية:

- إقامة شركات ذات نمو مرتفع ورأسمال عال؛
- الإبداع والابتكار اللذان يقودان لمنتج جديد أو أسواق جديدة؛
- وإدراك الفرص واستثمارها؛
- إنشاء شركة جديدة. (الصرفي، عبد الفتاح، و السيد علام، 2020)

2.1.2 أبعاد ريادة الأعمال:

ولإطلاق صفة الريادة على الأعمال وجب توفر صفات معينة تعددت عند الكتاب ويمكن إيجازها في النقاط الأربعة

التالية:

- إتيان بشيء جديد لم يسبق أحد وأن جاء بمثله؛
- أن يعبر الشيء الجديد عن إضافة قيمة؛
- وقبول الأخطار في العملية الريادية؛
- توفير الموارد (الوقت، الجهد، المال) اللازم. (موساوي، 2020، صفحة 5)

حيث أن مفهوم الريادة لصيق بمفهوم الابتكار والإبداع فرائد الأعمال ينتهز الفرص ويميل إلى ما هو جديد ويحول الأفكار إلى الملموس وحيز التنفيذ ويعطيه قيمة مضافة كما أنه لا يهاب المخاطرة غير مضمونة النتائج ويخوضها في كل الأحوال سواء المالية أو غيرها، ويكرس كل جهده وماله ووقته لإنجاز أعماله والإبداع فيها. والجدول رقم (01) يلخص بإيجاز أبعاد ريادة الأعمال:

الجدول رقم (01) : مؤشرات قياس أبعاد ريادة الأعمال للشركة

أبعاد	مؤشرات القياس
الابتكار	<ul style="list-style-type: none"> • البحث والتطوير والتغيير التكنولوجي والابتكار • تقدم الشركة عدة خطوط جديدة من المنتجات أو الخدمات • تغير الشركة منتجاتها أو خدماتها بشكل جذري
المخاطرة	<ul style="list-style-type: none"> • تهتم الشركة أكثر بالمشاريع المحفوفة بالمخاطر ذات الاحتمالية العالية للإيرادات • يلزم اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق أهداف الشركة • لا تخشى استغلال الفرص الجديدة في حالة عدم اليقين
الاستباقية	<ul style="list-style-type: none"> • قيام الشركة بالردود المناسبة حيال المنافسة • تقديم منتجات أو خدمات أو تقنيات جديدة أو طرق إنتاج قبل المنافسين • الصدارة بين المنافسين لتقليل المنافسة

المصدر: CHIHAB Naima, LAKBIR Abderrahman "L'Orientation Entrepreneuriale des PME agricoles de la region Fès-Meknès: Etude qualitative" Revue Internationale du Chercheur, Volume 2: Numéro 4, 2021, p 224.

3.1.2 عناصر ريادة الأعمال: يرى Wickham Philip أن العملية الريادية تركز على التفاعل بين العناصر الأربعة (الفرد، الفرصة المنظمة، المصادر)، واعتبر الفرد هو المحرك الرئيس والمسؤول عن تنسيق وتفاعل جميع هذه العناصر معا وذلك لإيجاد قيمة مضافة جديدة لهذه العناصر من خلال تفاعلها وتكاملها وهي كالتالي:

- رائد الأعمال: وهو الشخص الذي يقع في قلب إجراءات العملية الريادية ويدير جميع الإجراءات والأنشطة.
- الفرصة: وهي الفجوة الموجودة بين الواقع وما هو محتمل في السوق، وتمثل احتمالية تقديم خدمة الزبون بطريقة أفضل من الطريقة الحالية.
- المنظمة: أو الشركة وهي الإطار والوعاء الذي يتم فيه تنسيق الأنشطة والمصادر والأشخاص، ويمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة تعتمد على عدد من العوامل مثل الحجم ومعدل النمو ونوع الصناعة التي تعمل بها ونوع المنتجات أو الخدمات التي تقدم إضافة إلى عمر المنظمة والثقافة التي تتبناها.
- المصادر: تشمل الإمكانيات المتاحة التي يمكن لرائد الأعمال أن يستثمرها في المشروع وتتصف المنظمة الريادية بالقوة والقدرة على تلقي الأفكار الجديدة والاستجابة للحاجة والتغيير. (موساوي، 2020، صفحة 16)

4.1.2 مؤشرات ريادة الأعمال: يصدر المؤشر عن المرصد العالمي لريادة الأعمال GEM، وهو المرجعية الأولى عالمياً في ريادة الأعمال لدى الدول والمنظمات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، ويعد التقرير السنوي للمرصد أكبر دراسة حول ريادة الأعمال وأنشطتها في العالم، حيث يتضمن خلاصة الأبحاث التي يجريها المرصد على الاقتصاديات العالمية لقياس مدى "ريادتها"، وتركز منهجية التقرير على تحقيق ثلاثة أهداف: قياس الاختلافات في نشاط ريادة الأعمال عبر اقتصاديات العالم، وفهم النظام البيئي لريادة الأعمال وكشف العوامل المؤثرة فيه، واقتراح سياسات لتعزيز وتطوير مستوى نشاط ريادة الأعمال (الإخبارية، 2022).

ومن أجل تحديد مواطن الضعف الرئيسية في اقتصاديات الدول العربية، يتبنى هذا التقرير مقاربة كمية لوضع مؤشر نضوج ريادة الأعمال العربية AEMI ويستفيد من البيانات المتاحة (البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي) حول الدول العربية، من أجل إنشاء مؤشر مختلط يصف حالة البيئة الحاضنة لريادة الأعمال. وجمعت المؤشرات من ستة أبعاد كما هو مبين في الجدول رقم (02): (فاضل، 2020)

الجدول رقم (02): وصف مقاييس أبعاد ريادة الأعمال

المقاييس	الوصف	البعد
<ul style="list-style-type: none"> تحويل الطاقة الكهربائية وتوزيعها مدى موثوقية الإمدادات المياه 	<ul style="list-style-type: none"> مؤشر ربط الطرق مؤشر ربط المطارات كفاءة خدمات المرفأ 	نوعية ونطاق الحاجات الأساسية للشركات من البنية التحتية المحلية
<ul style="list-style-type: none"> سهولة توظيف اليد العاملة الأجنبية حقوق العمال تدريب الموظفين 	<ul style="list-style-type: none"> سنوات الدراسة المهارات الرقمية أساليب التوظيف والتسريح 	مستوى مهارات القوى العاملة بما في ذلك نوعية التعليم الذي تلقته إضافة إلى المرونة وإدارة المواهب داخل سوق العمل
<ul style="list-style-type: none"> جودة مؤسسات البحث الإنفاق على البحث والتطوير طلبات الحصول على براءات اختراع 	<ul style="list-style-type: none"> اشتراكات الهواتف المحمولة ذات النطاق العريض الاشتراكات في إنترنت حالة تطور التجمعات 	توزيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالة البحث والتطوير، ومستوى الابتكار بما في ذلك تشجيع التعاون والاتصال بالشبكة والإبداع
<ul style="list-style-type: none"> السلامة المصرفية قروض عديمة الأداء كلفة التأمين 	<ul style="list-style-type: none"> تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة توفر رأس المال المخاطر الائتمان المحلي للقطاع الخاص 	مدى توفر المنتجات الائتمانية والمالية القادرة على تعزيز إنتاجية الشركات، وسهولة استعمال أنظمة الدفع
<ul style="list-style-type: none"> مدى تبني الشركات لأفكار ثورية توفير الكهرباء 	<ul style="list-style-type: none"> الكلفة والوقت والإجراءات اللازمة لتأسيس شركة الموقف من المخاطر الريادي 	سهولة تأسيس شركة بما في ذلك الوقت الكلفة للحصول على التراخيص المطلوبة إضافة إلى قدرة السوق على تعزيز مرونة وحيوية القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> صلابة الحقوق القانونية سهولة دفع الضرائب تنفيذ العقود 	<ul style="list-style-type: none"> وقت وتكلفة الاستيراد والتصدير مستوى الملكية والتحكم مدى شفافية الشركة 	العناصر الضرورية لتشغيل شركة وتطويرها بما في ذلك سهولة التجارة وإنفاذ العقود وتشريعات العمل

المصدر: هلا فاضل "12 عاما من مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال" التقرير السنوي لمنتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي، 2019، ص 08.

5.1.2. أهمية ريادة الأعمال: تسهم ريادة الأعمال بجملة من المنافع أهمها:

- خلق الثروة من خلال توفير منتجات (سلع وخدمات) متفوقة لتلبية حاجات متقدمة للزبائن، ومن ثم توسع ونمو المنظمات، وتطوير المناطق التي تتواجد فيها؛
 - تحسين الدخل الوطني وحجم التصدير عن طريق معدل نمو اقتصادي مرتفع؛
 - تفعيل عوامل الإنتاج من خلال استثمار القابليات الريادية في المجتمع؛
 - يعتمد مستوى تطور الاقتصاد الوطني على مستوى الريادية فيه كونها قادرة على المحافظة على تنافسية الأعمال محليا وخارجيا؛
 - تعزيز بيئة ذات إنجاز متفوق للتحفيز والمحافظة على أفضل المهارات. (الغول و الأحمر، 2021، صفحة 320)
- 2.2. مؤشرات ريادة الأعمال في الجزائر: شهدت الجزائر تحسن في مركزها ضمن الدول العربية مقارنة مع بعض الدول العربية ضمن مؤشر ريادة الأعمال والمؤشرات الفرعية المكونة له، خلال سنة 2021 والجدول رقم (03) يبين ترتيب الجزائر في المؤشر المركب لريادة الأعمال وكذا المؤشرات الفرعية له خلال هذه السنة.

الدولة	الترتيب	المؤشر المركب	الانفتاح على الأعمال	النفوذ إلى رأس المال	البنية التحتية	مهارات العمل	التنافسية	الابتكار
الإمارات	1	5	3	3	9	25	8	25
السعودية	2	15	21	22	30	87	30	87
المغرب	4	61	34	34	93	98	93	98
تونس	6	75	93	93	96	85	96	85
مصر	9	90	76	76	50	71	50	71
الجزائر	10	96	57	57	70	79	70	79
المتوسط العربي		64	57	57	55	67	55	67

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) 2022، ص 32

مقارنة بتقرير سنة 2019 نجد أن الجزائر تقدمت بمركز واحد خلال سنة 2021 من بين الدول العربية والملاحظ من

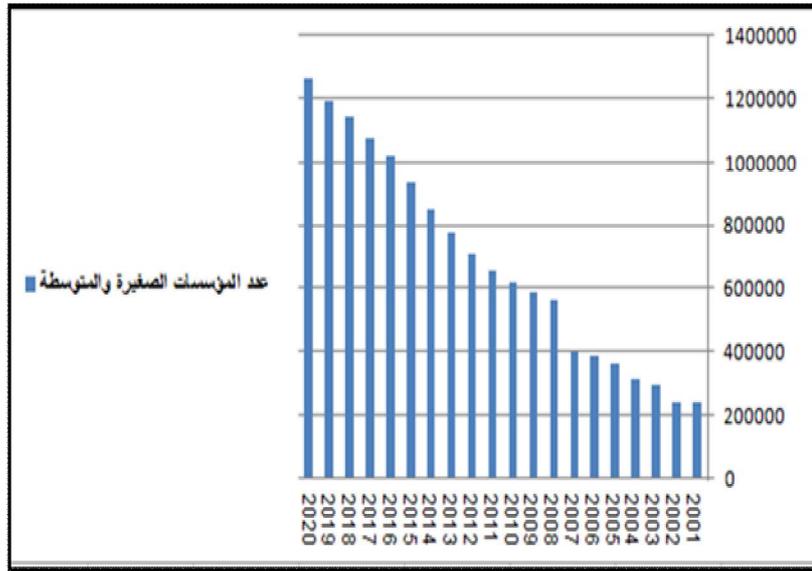
الجدول رقم (03) أن الجزائر تحتل مركز دون المتوسط العربي في كل المؤشرات الفرعية لريادة الأعمال باستثناء المؤشر المركب.

1.2.2 تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر خلال الفترة 2001-2020

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا وزيادة مستمرة مما يعبر عن توجه الجزائر نحو

السياسة الريادية والشكل رقم (01) يبين نسبة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر خلال الفترة 2001-2020

الشكل رقم (01) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر خلال الفترة 2001-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر

من خلال الشكل رقم (01) أعلاه نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-

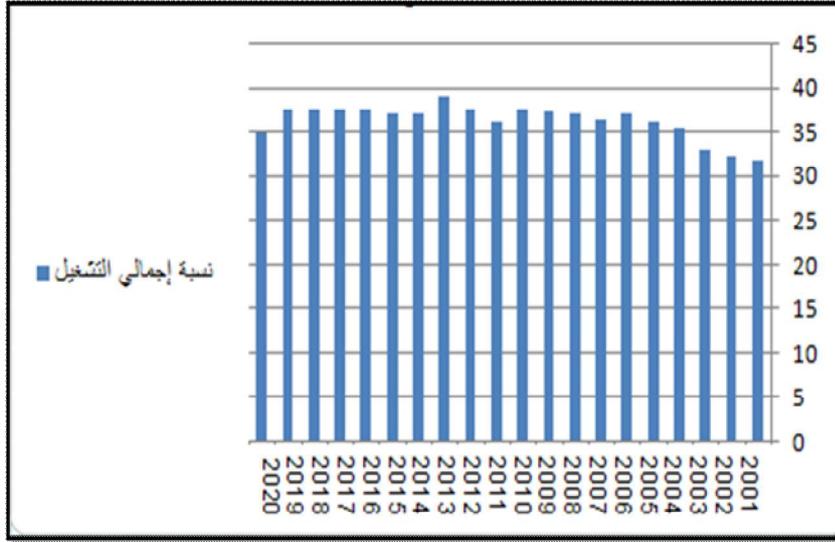
2020) يتزايد بمعدلات منتظمة تتراوح ما بين 0,03% إلى 0,09% باستثناء سنتي 2002 التي شهدت معدل نمو أقل إذا بلغ 0,01% وسنة 2008 فشهدت معدل نمو أعلى إذ بلغ معدل 1,4%.

2.2.2 تطور نسبة إجمالي التشغيل للجزائر خلال الفترة 2001-2020

عرف قطاع التشغيل في الجزائر تذبذب بين الزيادة والنقصان من إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية

للجزائر خلال الفترة (2001-2020) وهذا ما يبينه الشكل رقم (02) أدناه.

الشكل رقم (02) تطور نسبة إجمالي التشغيل للجزائر خلال الفترة 2001-2020



المصدر: إحصائيات موقع البنك الدولي المتاح على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>

من الشكل رقم (02) نلاحظ التذبذب الحاصل في معدل تطور نسبة إجمالي التشغيل للجزائر خلال الفترة (2001-2020) حيث سجل أعلى معدل زيادة سنة 2004 بمعدل 2.39% وكذا سنة 2013 بمعدل 1.56% فيما سجل أعلى معدل نقصان بأكثر من 2% خلال سنتي 2014 و2020 وشهدت السنوات الأخيرة انخفاض متواصل بداية من سنة 2017 إلى غاية 2020.

3. النمو الاقتصادي في الجزائر:

لقد أصبحت مشكلة النمو الاقتصادي ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي.

1.3 مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءاً مهماً من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسة النمو بشكل عام وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية، الثقافية والسياسية والتي تستخدم في الحكم على مدى تقدم أو تأخر اقتصاديات الدول ومن بين أهم هذه المؤشرات: (الدولي، 1986، صفحة 46)

- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ويعتبر من أهم المؤشرات المعبرة عن مستوى النمو في الدول ومن أكثرها استعمالاً في الدراسات الاقتصادية؛
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- مستوى التضخم والفقر والبطالة ومعدل نمو السكان ومشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي؛
- الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول رقم (04) يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر خلال سنة 2021 مقارنة مع بعض الدول

العربية.

الجدول رقم (04) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) للجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية

معدل النمو		التغير 2021/2020	التوقعات 2022	الدولة	الترتيب 2021
2020	2021				
6.3	5.7	12.0	3.1	المغرب	2
4.9	3.4	8.3	1.9	الجزائر	6
3.6	3.3	0.2	5.2	مصر	7
8.6	2.8	11.6	3.3	تونس	8
4.5	4.4	8.9	4.5	الدول العربية	

المصدر: الاقتصاد العربي عام 2021 وتوقعات الأداء في 2022، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) العدد الرابع (أكتوبر- ديسمبر 2021)، ص 10

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن الجزائر تقع في رتبة دون مركز المتوسط العربي كما نلاحظ التدرج التنازلي لمعدل النمو من 4,9 سنة 2020 إلى 3,4 سنة 2021 ومن المتوقع خلال سنة 2022 معدل نمو 1,9 في حين أن متوسط المعدل العربي للنمو ثابت عند معدل 4,4 و4,5 .

2.3 أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي:

في دراسة لمركز مراقبة الريادة العالمية GEM تبين أن ما بين ثلث ونصف التباين الحاصل بين معدلات النمو بين الدول الصناعية، يمكن أن يعود إلى التباين في مستويات الريادة بين هذه البلدان فعند زيادة عدد الرياديين في بلد ما، يؤدي ذلك إلى زيادة في النمو الاقتصادي في ذلك البلد، وهذه ترجمة حقيقية للمهارات التي يتمتعون بها من ناحية، وإلى قدرتهم على التجديد من ناحية أخرى. (كافي و كافي، 2019، صفحة 64)

1.2.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي:

يمكن وصف ثلاثة أرباع الأولى من القرن العشرين بأنها فترة تراكم من الثورة الصناعية الثانية حتى السبعينيات كانت كبيرة حيث ارتفعت حصة المؤسسة في معظم الصناعات وفي الاقتصاد ككل وقد كان عصر التسلسل الهرمي للشركة الصناعية ندى بشكل تدريجي من خلال استغلال وفورات الحجم في عدت مجالات مثل الإنتاج والتوزيع والتسويق والبحث والتطوير وبدأت موجة الاندماج الجماعي في أواخر فترة الستينيات حيث عرفت المشاريع الصغيرة انخفاض في معظم الصناعات ومما ساهم في هذا الانخفاض السياسات الحكومية من خلال تشجيع المشاريع التجارية الكبيرة حيث انخفضت نسبة العاملين لحسابهم الخاص من القوى العاملة في معظم الدول حتى منتصف السبعينيات وتنتج عنها علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي وملكية الأعمال الحرة، خلال هذه الفترة وانتهى هذا التراجع بل وانعكس في العديد من البلدان الصناعية وفقدت العديد من الشركات الكبيرة إستثماراتها لصالح المشاريع الصغيرة الأكثر ريادة في الأعمال، وينظر إلى هذا التحول على أنه نظام التبديل (عكس الاتجاه) من النظام المدار إلى الاقتصاد الريادي (Roy Thurik و Carree، 2010، صفحة 561) وسيكون للأنشطة الريادية تأثير واضح على النمو الاقتصادي للأسباب التالية:

- تعمل ريادة الأعمال وشركات الناشئة الجديدة على تعزيز الابتكار وتنوع المنتجات وتحسين الميزة التنافسية في السوق المحلية، بحيث تكون الشركات المحلية قادرة على المنافسة في السوق العالمية.
- يمكن للعديد من الشركات التوسع في السوق العالمية نظرا لكونها ولدت شركات عالمية.
- تساهم ريادة الأعمال في انتشار المعرفة (في علاقة الشركة مع أصحاب المصلحة المعنيين)، مما يسهل نشر الابتكار بين الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة لأنشطة الأعمال. (Yohanes & Wihana, 2022, p. 5)

والجزائر كغيرها من الدول أولت لهذا القطاع أهمية خاصة حيث أنشأت العديد من الصناديق لدعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما يبينه تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.2.3 أثر التشغيل على النمو الاقتصادي:

يعتبر قانون أوكن Okun بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين التشغيل والنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن علاقة عكسية تبادلية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل البطالة.

هذا القانون عبارة عن علاقة بين منحى العرض الكلي ومنحنى philipps. ومن الناحية التجريبية يساعد قانون Okun في التنبؤ وصنع السياسة الاقتصادية. حيث نجح أوكن في تأكيد العلاقة التبادلية بين البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الأمريكي، وذلك باستخدام إحصائيات ربع سنوية خلال الفترة 1947-1957.

وقد توصل إلى أن تخفيض البطالة بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% والعكس صحيح. كما أكد أنه عند مستوى مستقر من القوة العاملة، فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سوف تؤدي إلى تحقيق زيادة في معدل التشغيل. (مدلس، 2019)

4. قياس أثر زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001_2020):

1.4 الطريقة والأدوات:

من أجل قياس أثر زيادة الأعمال والمعبر عنها بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة إجمالي التشغيل على النمو الاقتصادي والمعبر عنه أيضا بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2001-2020 تم استخدام منهج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة عبر الزمن (ARDL) وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (10) Eviews

2.4 متغيرات الدراسة:

لدراسة أثر زيادة الأعمال على النمو الاقتصادي للفترة (2001-2020) تم اختيار متغيرات استنادا على بعض الدراسات السابقة لمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والتي يبينها الجدول رقم (05) التالي:

الجدول رقم (05) متغيرات الدراسة

الرمز	اسم المتغير	مصدر البيانات
المتغير التابع		
<u>GDP</u>	الناتج المحلي الإجمالي	موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ
المتغيرات المستقلة		
<u>INSTU</u>	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	تقارير وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر
<u>TRAV</u>	نسبة التشغيل	موقع البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ

المصدر: من إعداد الباحثين

3.4 دراسة استقراره السلاسل الزمنية:

لاختيار النموذج الأنسب بناءا على درجة تكامل السلاسل تم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار مدى استقرار وتكامل السلاسل الزمنية موضوع الدراسة والجدول رقم (06) يبين نتائج تحليل اختبار (ADF):

الجدول رقم (06) نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام (ADF):

اسم المتغير	d(LGDP)	d(LINSTU)	d(LTRAV)
قيمة الاحتمالية عند المستوى	Prb=0.9844	Prb=1.5642	Prb=0.8813
قيمة الاحتمالية عند الفرق الأول	Prb=0.0170	Prb=0.0002	Prb=0.0085
مستوى الاستقرار	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

أوضحت النتائج المتعلقة باختبار استقرار السلاسل الزمنية من خلال مخرجات البرنامج بعد إدخال اللوغاريتم والملخصة في الجدول رقم (06) أن جميع السلاسل الزمنية (الناتج المحلي الإجمالي وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التشغيل) مستقرة عند الفرق الأول حيث بلغت على التوالي: (0.0170) و (0.0002) و (0.0085) وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%.

4.4 تقدير النموذج باستخدام منهج ARDL:

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al. (2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها. وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

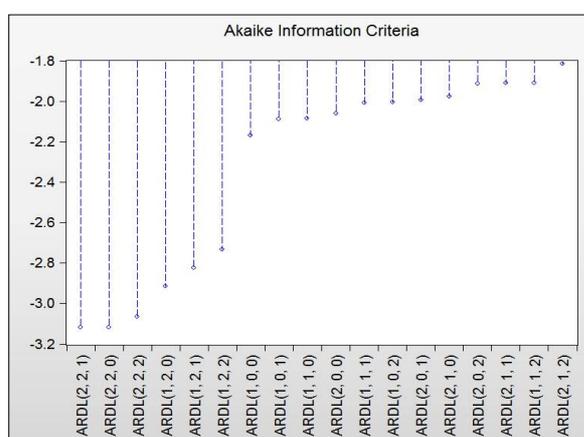
- كلها مستقرة عند المستوى،
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول،
- أو بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية. (جلولي و مقران، 2019)

1.4.4 تحديد درجة التأخير المثلى:

قبل البدء في تقدير النموذج لابد من تحديد طول الفترات الزمنية المتأخرة، ووفقا للبيانات المعتمدة عليها في هذه الدراسة فإن أفضل نموذج هو ARDL (2,2,1) كما هو موضح في الشكل رقم (03) الموالي:

الشكل رقم (03) : نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى لنموذج ARDL



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews10

باختيار أقل قيمة لمعيار AIC تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(2,2,1).

2.4.4 تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفصلة للنتائج المحلي الإجمالي ووجوب تقدير العلاقة طويلة الأجل للحصول على معاملات الأجل الطويل حيث أعطى النموذج النتائج التالية:

الجدول رقم (07): نتائج تقدير معاملات النموذج في الأجل الطويل

ARDL (2.2.1)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LINSTU	0.633082	0.093478	6.772521	0.0000
LTRAV	3.261337	0.715544	4.557841	0.0010
C	10.092457	1.849995	5.455398	0.0003
Durbin_Watson stat = 1.752860				
R ² = 0.993779				
F-Statistic = 228.06075 prop(F-Statistic) = 0.000000				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

بناء على النتائج أعلاه يمكن تحليل معاملات النموذج المقدر في الأجل الطويل كما يلي:

❖ الدراسة الاقتصادية للنموذج:

يتكون نموذج التنمية الاقتصادية المقدر في الجزائر في الأجل الطويل من معادلة سلوكية واحدة: وتبين أن متغير النمو الاقتصادي يفسر بكل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التشغيل بالإضافة إلى معلمة الحد الثابت في النموذج. حيث أظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (07) ما يلي:

- إشارة معلمة لوغاريتيم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجبة والتي تتلائم والنظرية الاقتصادية حيث أنها داعمة لزيادة الأعمال وقد قدرت المعلمة اللوغاريتيمية بـ 633082.0 بما يعني أن أي زيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع في نمو معدل الناتج المحلي بمقدار 0.63% وهي نسبة مقبولة.
- تسجيل علاقة طردية بين معلمة لوغاريتيم نسبة التشغيل والناتج المحلي الإجمالي حيث أن نمو نسبة التشغيل بمقدار 1% مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى ارتفاع في نمو معدل الناتج المحلي بـ 3.26% وكما هو معلوم أن معدلات البطالة تؤدي إلى الركود الاقتصادي.

❖ الدراسة الإحصائية للنموذج:

يهدف هذا التحليل الإحصائي إلى اختبار مدى معنوية معاملات النموذج المقدر وكذا معنويته ككل، واختبار القدرة التفسيرية للنموذج.

- اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج (اختبار ستودنت): لتوضيح مدى معنوية معاملات المقدر يتم إخضاع معاملات النموذج إلى اختبار ستودنت منفردة والذي يعتمد على مقارنة القيم المحسوبة (t_{cal}) في الجدول رقم (07) والقيمة

$$\text{الجدولية } t_{tab} = t_{n-k-1}^{\alpha/2} = 0.5567 = t_{28}^{0.5} \text{ وذلك عند مستوى } 5\% \text{ اتضح لنا التالي:}$$

- اختبار معنوية 0α للمتغير التفسيري لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة ستودنت الجدولية $t_{tab} > t_{cal}$ وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم أي أن 0α معنوي ومنه نستنتج أن

تطوير زيادة الأعمال كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2001-2020

المتغير التفسيري لمتغير عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له معنوية إحصائية في تفسير التنمية الاقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

- اختبار معنوية α للمتغير التفسيري للحد لنسبة التشغيل:

نلاحظ أن إحصائية ستودنت المحسوبة أكبر من قيمة ستودنت الجدولية $t_{tab} > t_{cal}$ وعليه نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم أي أن α معنوي ومنه نستنتج أن المتغير التفسيري لمتغير نسبة التشغيل له معنوية إحصائية في تفسير التنمية الاقتصادية للجزائر خلال فترة الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

- اختبار القدرة التفسيرية للنموذج:

ويتم ذلك من خلال استخدام معامل التحديد R^2 ومن خلال قيمة معامل التحديد الموضحة في الجدول رقم (07) يتبين لنا أن ما نسبته 99.37% من التغيرات المشروحة في هذا النموذج المقدر تفسره مؤشرات زيادة الأعمال والمتمثلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التشغيل والباقي عوامل أخرى لم تدرج في النموذج، وهي نسبة جيدة.

3.4.4 تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ECMARDL, ARDL:

نريد من خلال هذه الخطوة إظهار العلاقة بين زيادة الأعمال من خلال (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة التشغيل) والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة والجدول رقم (08) يلخص النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (08): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (المدى القصير)

ECM Regression				
Case 2 : Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(LGDP(-1))	.0409603	.0183207	2.235738	0.0494
D(LINSTU)	0.162074	0.199633	0.811858	0.4358
D(LINSTU(-1))	-0.878396	0.168017	-5.228001	0.0004
D(LTAV)	1.501993	0.436598	3.440220	0.0063
CointEq (-1)	-0.622051	0.174912	-3.556363	0.0052
CointEq	LGDP-(0.6331* LINSTU+3.2613* LTAV+10.0925)			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

أظهرت النتائج من خلال الجدول رقم (08) لتقدير النموذج في الأجل القصير أن معامل تصحيح الخطأ سالب (-0.622051) ومعنوي حيث أن $Prob=(0.0052)$.

4.4.4 اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار حدود Bonds test:

من أجل التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في النموذج نقوم بإجراء اختبار الحدود Bondstest، حيث كانت النتائج المتحصل عليها وفق الجدول رقم (09):

الجدول رقم (09): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ARDL (2.2.1)			
K=2			
F-statistic=10.44756			
النتيجة	الحد الأعلى I (1)	الحد الأدنى I (0)	مستويات المعنوية
وجود تكامل مشترك	4.14	3.17	%10
	4.85	3.79	%5
	5.52	4.41	%2.5
	6.36	5.15	%1

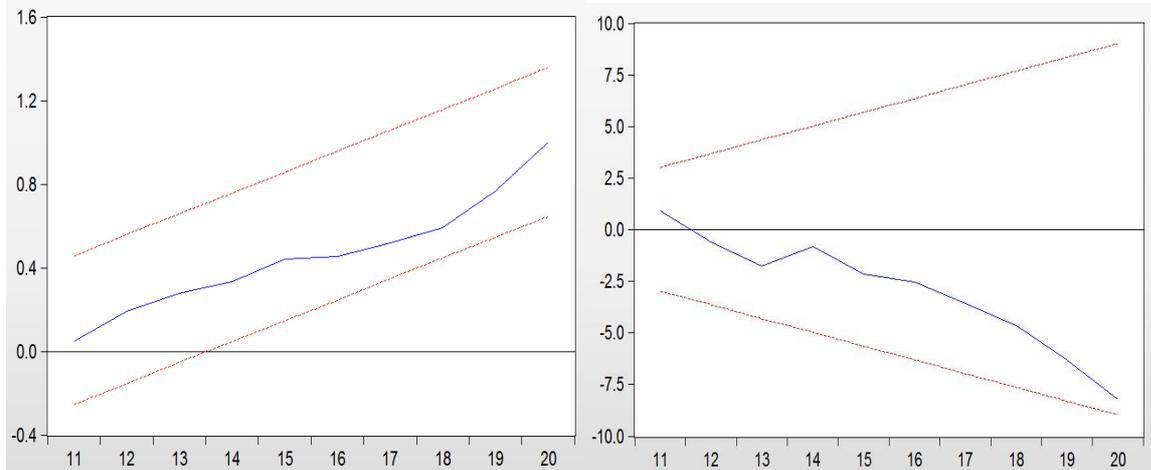
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن القيمة المحسوبة لإحصائية (F-statistic=10.44756) تقع خارج الحدود العليا عند المستويات المعنوية، وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات عند كامل مستويات المعنوية.

❖ الدراسة القياسية: سيتم اختبار صلاحية النموذج من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج، تشخيص جودة النموذج واختبار عدم ثبات التباين واختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

- نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (ARDL (Stability Test): أظهرت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test) الشكل رقم (04) التالي:

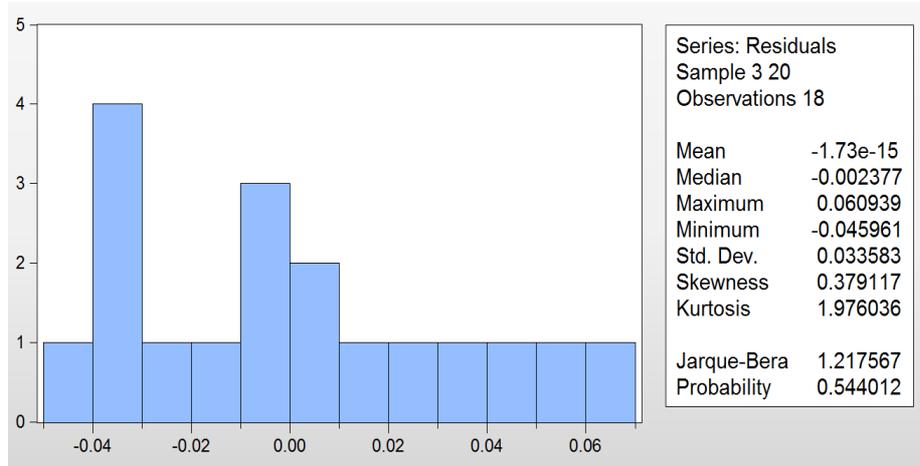
الشكل رقم (04) نتائج اختبار استقرار الهيكل للنموذج (ARDL (Stability Test)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares هما عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة أي أظهر استقراره المعلمات عند مستوى المعنوية 5% وعليه يمكن القول أن هناك انسجام واستقرار في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة الأجل خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (05) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية أن احتمالية Jack berra تساوي 1.217567 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% إذا البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. وعليه يمكن القول بأن النموذج سليم وذو دلالة إحصائية. - اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم: (10) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-Statistic	0.922436	Prop. F(7,10)	0.5281
Obs*R-squared	7.062438	Prop Chi-Square(7)	0.4224

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يشير اختبار ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.922436 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يعني أننا نقبل فرضية عدم التنص على تجانس تباين الأخطاء ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس تباين الأخطاء. - اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:

الجدول رقم: (11) اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-Statistic	0.082992	Prop. F(1,9)	0.7798
Obs*R-squared	0.164467	Prop Chi-Square(1)	0.6851

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من الملاحظ أن احتمالية فيشر تساوي 0.082992 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% لذا يمكن القول أنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي لبواقي معادلة الانحدار، ومنه نقبل فرضية عدم التنص على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

5. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ريادة الأعمال على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001_2020 وهذا حسب توفر البيانات للدراسة حيث مثلنا مؤشري عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجمالي نسبة التشغيل إلى عدد السكان 15 عاما فأكثر لدلالة عن مستوى ريادة الأعمال وكذا مؤشر إجمالي الناتج المحلي للتعبير عن مستوى النمو الاقتصادية في الجزائر باستخدام منهج الانحدار الذاتي للتباطؤات الموزعة عبر الزمن (ARDL) وذلك من خلال الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي (10) EViews وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ لريادة الأعمال (المقاولاتية) في الجزائر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي الوطني خلال الفترة المدروسة وهذا ما يتفق مع دراسة بختاوي آمال وصوار يوسف (2022) وكذا دراسة عقبة عبد اللاوي، نور الدين جواوي ويتنافى مع دراسة ساسي محمد الأمين (2020).

✓ أن المتغيرات المستقلة (عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجمالي نسبة التشغيل) تفسر المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة 99.37% وما قيمة 0.63% تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج وهذا ما يبين أن ريادة الأعمال لها أثر إيجابي وكبير على النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2001-2020).

✓ هناك علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة نحو المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) عند مستوى المعنوية 5%. وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن سرد التوصيات التالية:

- على الدولة زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إدراج تخصص ريادة الأعمال (الفكر المقاولاتي) ضمن المراحل الأولى للتعليم.
- إعادة النظر في سن بعض القوانين المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة ما تعلق بالجانب الضريبي في المراحل الابتدائية لإنشائها.
- تنمية الفكر التعاوني ودراسة منهجية عمل التعاونيات خاصة منها الفلاحية لما لها من خبرة سابقة.

6. قائمة المراجع:

1. هلا فاضل (2020) 12 عام من مسابقة منتدى MIT للشركات العربية الناشئة إطلاق مؤشر نضوج ريادة الأعمال منتدى MIT لريادة الأعمال في العالم العربي 2020
2. UM-NGOUEM, Marie Thérèse; SINGOCK SOTONG, Crépin (2021) Processus d'acquisition des compétences entrepreneuriales et performance de la PMERevue Internationale des Sciences de Gestion volum 4(2)
3. Roy Thurik, A, Carree, Martin A; (2010) The Impact of Entrepreneurship on Economic Growth Chapter 202010 Martin A. Carree and A. Roy Thurik Springer Science+Business Media

4. Wihana, Kirana Jaya ;Yohanes, Mean Duli, (2022) Why do some regions exhibit a greater degree of manufacturing export and entrepreneurship activities than others? Evidence from Indonesia Cogent Economics & Finance 5
5. ميساوي عبد الباقي، (2020) أطروحة دكتوراه بعنوان عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة الجلفة الجزائر جامعة زيان عاشور بالجلفة
6. نرمن كامل محمد، محمود، محمد عزت سعد، الجداوي، على سالم، مها على شوقي (2021) اقتصاد المعرفة يدعم مفهوم ريادة الأعمال مجلة العمارة والفنون والعلوم الانسانية ، المجلد (06) (25)
7. العين الإخبارية، (2022) إنجاز جديد .. الإمارات الأولى عالميا في مؤشر ريادة الأعمال 2022 متاح على الرابط -<https://al-ain.com/article/uae-first-globally-the-entrepreneurship-index-2022>
8. تقرير عن التنمية في العالم البنك الدولي 1986
9. محمد أحمد أبو بكر الأحمر، فريد محمد موسى الغول، (2021) دور حاضنات الأعمال في نشر ثقافة ريادة الأعمال مجلة القرطاس، العدد 14
10. عبد الفتاح، عصام عطية؛ الصرفي، محمد عبد الوهاب السيد علام، رحاب السيد ، (2020) ريادة الأعمال (المفهوم، والنشأة والأهمية) دراسة تحليلية مجلة كلية التربية، جامعة العريش كلية التربية ، جمهورية مصر العربية.
11. شكري مدلس. (2019). آليات التشغيل المستحدثة في الجزائر وأثرها على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين 2014-2000. العلوم الاقتصادية. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. مصطفى كافي، و يوسف كافي. (2019). إدارة المشاريع الريادية وحاضنات الأعمال. الأردن، الجزائر: مؤسسة الوراق، الدار الجزائرية.
13. جلولي، نسيم؛ مقران، محمد، (2019) منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي دراسة تطبيقية على برمجية (Eviews) الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال 3-2 عين تموشنت، الجزائر المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت في 14 نوفمبر 2019